جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

القوانين الأساسية
وعلاقتها بالسلطة والحريات

« دراسة مقارنة »

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمه من
دعـاء الصـاوى يوسـف
المدرس المساعد بقسم القانون العام
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم:

الأستاذ الدكتور/ ثروت بدوى — رئيساً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذة الدكتورة/ سعاد الشرقاوى — مشرفاً وعضواً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فوزى — عضواً
أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ .

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية رقم ٢٨٦

إهـــــــداء

إلى أقرب الناس إلى قلبى وأعزهم علىّ ....

إلى والدىّ ....

إلى اخوتـــى ...

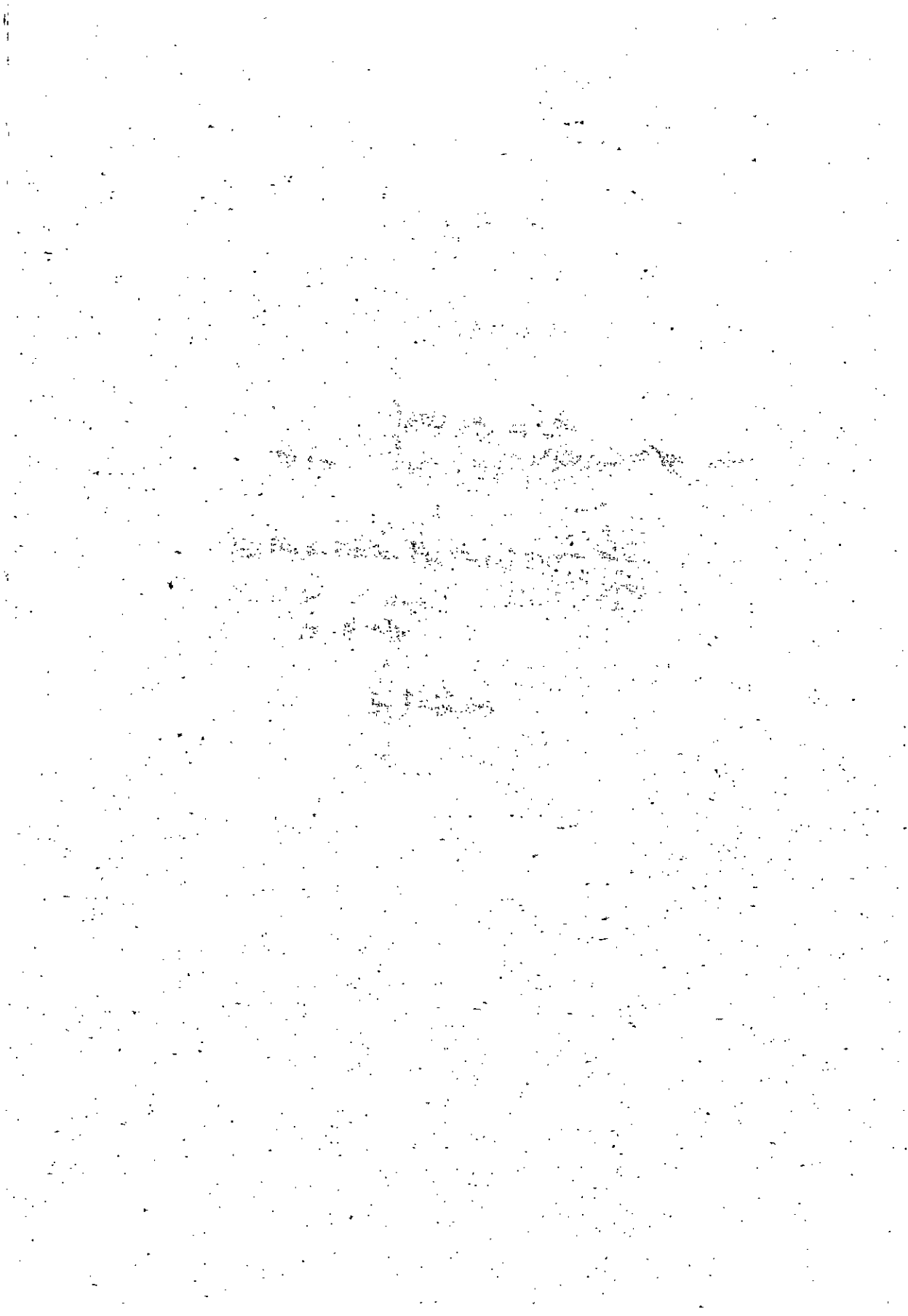

شكر وتقدير

أحمد الله على جزيل عطائه وعظيم هدايته وتوفيقه ، وعلى جل نعمه التى أنعم علىّ بها ، فله الحمد وله الشكر .

وبعد ، فإنى اتقدم باسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل للأم الفاضلة **الأستاذة الدكتورة/ سعاد الشرقاوى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة** ، التى أجد لسانى عاجزاً عن التعبير عن فضلها علىّ بمجرد كلمات لن تعطيها حقها أو توفها جزءً منه ، حيث كانت سيادتها أول أستاذ التقى على يديه العلم فى كلية الحقوق ، ثم كانت رئيساً لقسم القانون العام فرشحتنى سيادتها معيدة بالقسم ومنذ ذلك الحين وهى تتعهدنى برعايتها وتشملنى بحنانها ، ثم كللت فضلها علىّ بقبولها الإشراف على هذه الرسالة فكانت لى نعم المشرف الذى يرشد تلميذه إلى أصول البحث العلمى وفنونه ، ويشجعه على إبداء رأيه وعلى مواصلة بحثه وملاحقة التطورات فيه . ولذلك فإنى لا أملك إلا الدعاء لسيادتها بدوام الصحة والعافية وأن يجزها الله عنى خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للفقيه الكبير والعالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ ثروت بدوى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة** الذى شرفنى وشرف هذا العمل بقبوله الإشتراك فى مناقشته والحكم عليه واضعاً بذلك وساماً على صدرى وتاجاً يميز هذا العمل ويزينه ، فلسيادته منى جزيل الشكر والامتنان .

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فوزى أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة المنصورة** الذى تفضل بقبول الإشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها بما لزمه هذا من جهد ومشقة فى قراءتها وتقييمها ، فليجزه الله عنى خير الجزاء .

ولا يفوتنى أيضاً أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم لـــى يـــد المساعدة فى إعداد وإتمام هذا العمل وأخص بالشكر **الأستاذ الدكتور/ محمد بدران أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة** الذى ألمح لى فى تواضع الفقيه إلى موضوع تلك الرسالة مبرزاً أهمية تناوله ودراسته ، **والأستاذ الدكتور/ فتحى فكرى أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة** الذى ساعدنى كثيراً كى أنهى هذا العمل وذلل لى فى سبيل ذلك كثيراً مـــن الصعوبات ، فلهم منى جزيل الشكر والامتنان .

مقدمة

موضوع الدراسة وأهميته :

تتوزع قواعد القانون الدستورى على عدة مصادر منهـا المكتـوب ومنها العرفى ، ومن المصادر المكتوبة لتلك القواعد القوانين العادية متـى قامت بتنظيم موضوعات دستورية بطبيعتها أو فى جوهرها ، والتى تعارف الفقه على إطلاق مصطلح القوانين الأساسية عليها تمييزاً لها عن القـوانين العادية الأخرى التى لا تنظم موضوعات دستورية .

ولما كانت الموضوعات الدستورية بطبيعتها أو فى جوهرها محـل تنظيم القوانين الأساسية تشمل ، وفقاً لما اتجه إليه غالبية الفقه ، ما يتعلـق بالسلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وما يتعلق بـالحقوق والحريات ، فإن ثمة علاقة وثيقة تربط بين القـوانين الأساسـية والـسلطة والحريات تتمثل فى قيامها بتنظيم بعض الأمور المتعلقة بها . إلا أن علاقة القوانين الأساسية بالسلطة والحريات لا تقتصر على هذا الجانب فقط ، والذى يعتبر أول ما يتبادر إلى الذهن عند الإشارة إلى هذه العلاقة ، وإنما تتجلـى فى بعض الجوانب الأخرى إلى جانبه .

فمن ناحية ، تختص السلطة العامة متمثلة فى الـسلطة التـشريعية بإصدار القوانين الأساسية ، وذلك إلى جانب دور السلطة التنفيذية فى هـذا المجال ، وما قد يعترف به من إختصاص للسلطة القضائية .

ومن ناحية ثانية ، تقوم السلطة القضائية بفحص ومراقبة مدى دستورية القوانين الأساسية عند اتصالها بها سواء بصفة سابقة باعتبار هذه الرقابة إجراء من إجراءات إصدارها ، أو بصفة لاحقة عند المنازعة فيها أمامها .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- مقدمة	١
- موضوع الدراسة وأهميته	١
- نطاق الدراسة	٢
- خطة الدراسة	٣
- **مبحث تمهيدى** : تسمية القوانين الأساسية	٥
أولاً : فى فرنسا	٧
- المعنى الأول : القانون العضوى	١٠
- المعنى الثانى : القانون النظامى	١٢
- المعنى الثالث : القانون التنظيمى	١٢
- المعنى الرابع : القانون الأساسى	١٥
ثانياً : فى مصر	١٨
القسم الأول	
نظرية القوانين الأساسية	
(ماهية وفلسفة وإجراءات القوانين الأساسية)	
الباب الأول	
ماهية القوانين الأساسية وفلسفتها	
الفصل الأول : ماهية القوانين الأساسية	٣٣
المبحث الأول : تعريف الفقه للقوانين الأساسية	٣٣
المطلب الأول : تعريف الفقه الفرنسى للقوانين العضوية	٣٤
- تطور فكرة القوانين العضوية وتأثيره على تعريف الفقه لها.....	٣٤
أولاً : الاعتماد فى تعريف القانون العضوى على محض عناصر شكلية .	٣٨

الموضوع	الصفحة
ثانياً : الجمع فى تعريف القانون العضوى ما بين العناصر الشكلية والموضوعية	٤١
أ- تغليب العنصر الشكلى على الموضوعى	٤١
ب- تغليب العنصر الموضوعى على الشكلى	٤٢
جـ- المساواة بين العنصرين الشكلى والموضوعي فى تعريف القانون العضوى	٤٤
د- عودة إلى تغليب العنصر الموضوعى على الشكلى	٤٥
ثالثاً : الاعتماد فى تعريف القانون العضوى على محض عناصر موضوعية	٤٧
المطلب الثانى : تعريف الفقه المصرى للقوانين الأساسية	٥١
- اعتناق المعيار الموضوعى فى تعريف القوانين الأساسية	٥٤
- الاتجاه نحو تطعيم تعريف القوانين الأساسية ببعض العناصر الشكلية.	٥٩
المبحث الثانى : تعريف القضاء للقوانين الأساسية	٧٠
المطلب الأول : تعريف المجلس الدستورى للقوانين العضوية	٧١
- استناد المجلس الدستورى إلى ما أورده دستور ١٩٥٨ من تنظيم بشأن القوانين العضوية	٧٢
- النتائج التى توصل إليها المجلس الدستورى من خلال رقابته على القوانين العضوية	٧٤
المطلب الثانى : تعريف المحكمة الدستورية العليا للقوانين الأساسية أو المكملة للدستور	٧٨
- مدى إلزامية تفسير المحكمة الدستورية العليا للدستور	٧٨
- مبررات قيام المحكمة الدستورية العليا بتفسير عبارة القوانين المكملة للدستور	٨١

الموضوع	الصفحة
- شرطا اعتبار المحكمة الدستورية العليا للقانون المكمل للدستور كذلك.	٨٢
أولاً : الشرط الشكلى	٨٨
ثانياً : الشرط الموضوعى	٩٤
الفصل الثانى : فلسفة القوانين الأساسية	١٠٧
المبحث الأول : علة وجود القوانين الأساسية	١٠٨
المبحث الثانى : القوانين المكملة للدستور	١١٢
أولاً : القوانين المكملة للدستور التى توضح النص الدستورى وتبين طريقة تطبيقه	١١٩
أ- فى مصر	١١٩
ب- فى فرنسا	١٢٤
ثانياً : القوانين المكملة للدستور التى تعالج مسائل لم يعالجها الدستور	١٢٥
أ- فى مصر	١٢٦
ب- فى فرنسا	١٢٩
المبحث الثالث : القوانين المنفذة لأحكام الدستور	١٣١
- فى الدستور المصرى الحالى	١٣١
- فى الدساتير المصرية السابقة	١٣٢
- فى دساتير الدول العربية	١٣٣
- دستور الكويت	١٣٣
- دستور الجزائر	١٣٤
- دستور اليمن	١٣٤
- دستور المغرب	١٣٥
- دستور تونس	١٣٥

الموضوع	الصفحة
- دساتير الدول الأجنبية	١٣٥
- الدستور الفرنسى الحالى	١٣٥
- الدستور الألمانى	١٣٦
- الدستور البلجيكى	١٣٦
- الدستور الدنماركى	١٣٦
- الدستور الأسبانى	١٣٧
- الدستور الفنلندى	١٣٧
- الدستور الإيطالى	١٣٧
- الدستور البرتغالى	١٣٧
الباب الثانى	
إجراءات إصدار القوانين الأساسية	
الفصل الأول : إجراءات إصدار القوانين الأساسية الصادرة عن السلطة التشريعية	١٤٣
المبحث الأول : إجراءات إصدار القوانين العضوية فى فرنسا	١٤٤
المطلب الأول : التطور التاريخى لفكرة القوانين العضوية منذ القرن الثامن عشر حتى دستور الجمهورية الخامسة من حيث وجودها وإجراءات إصدارها	١٤٥
- عدم التلازم بين وجود القوانين العضوية وبين تمييزها إجرائياً ...	١٤٥
أولاً : الدساتير الفرنسية السابقة على دستور ١٩٥٨ ومدى معرفتها لفكرة القوانين العضوية	١٤٧
- دساتير الثورة الفرنسية	١٤٧
- دساتير الإمبراطورية الثانية	١٤٧
- دساتير الجمهورية الثالثة	١٤٩

الموضوع	الصفحة
- الجمهورية الرابعة	١٥٠
ثانياً : الدساتير الفرنسية السابقة على دستور ١٩٥٨ ومدى تمييزها إجرائياً لفكرة القوانين العضوية	١٥٢
- دستور ١٨٠٢ وبدء تمييز القوانين العضوية إجرائياً	١٥٢
- قرار مجلس الشيوخ ١٨٠٤	١٥٤
- ميثاق ١٨٣٠	١٥٥
- دستور ١٨٤٨	١٥٧
- دستور ١٨٥٢	١٥٨
- الجمهورية الرابعة	١٥٩
المطلب الثانى : القوانين العضوية فى دستور ١٩٥٨ وإجراءات إصدارها	١٦٣
أولاً : إجراءات إصدار القوانين العضوية طبقاً لمواد الدستور	١٦٤
١- المادة ٤٦ وإجراءات إصدار القانون العضوى	١٦٤
أ- مضى مدة من الزمن بين إيداع المشروع أو الاقتراح بقانون عضوى وبين مناقشته والتصويت عليه أمام الجمعية التى اتصل بها أولاً	١٦٧
- مدلول هذا الإجراء	١٦٨
- التساؤلات المثارة حوله	١٦٩.
- أهمية هذا الإجراء والضمانات التى يقدمها للقوانين العضوية.	١٧١
ب- الرقابة الإلزامية للمجلس الدستورى قبل إعلان القانون المصوت عليه	١٧٤
ج- لا يتم التصويت على النص إلا بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء الجمعية الوطنية فى حالة عدم الاتفاق بين المجلسين	١٧٤

الموضوع	الصفحة
- خصوصية هذا الإجراء ومدى خروجه عن إجراءات المادة ٤٥ من الدستور	١٧٥
د- يجب أن يتم التصويت على القوانين العضوية المتعلقة بمجلس الشيوخ بذات النص فى المجلسين	١٧٧
- مدلول القوانين العضوية المتعلقة بمجلس الشيوخ	١٧٨
- النتائج المترتبة على تحديد مدلول القوانين العضوية المتعلقة بمجلس الشيوخ	١٨٠
- أهمية هذا الإجراء وما يمثله من ضمانات	١٨٢
٢- إجراءات إصدار القانون العضوى وفقاً للمادة ٤٥ من الدستور .	١٨٢
- إجراءات متعلقة بالتصديق والتصويت على القوانين العضوية ..	١٨٥
- إجراءات متعلقة باقتراح القوانين العضوية	١٨٦
- مدى تطبيق إجراءات إصدار القوانين العادية الأخرى على القوانين العضوية	١٨٨
٣- الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ والمادة ٦١ وإجراءات إصدار القانون العضوى المتعلقة بضرورة عرضه على المجلس الدستورى لصدور قرار بدستوريته	١٨٩
- ضرورة رقابة المجلس الدستورى على القوانين العضوية قبل إصدارها	١٨٩
- ضوابط ممارسة هذه الرقابة	١٩١
- أهمية هذا الإجراء	١٩١
ثانياً : إجراءات إصدار القوانين العضوية طبقاً للوائح مجلسى البرلمان ..	١٩٢
١- إجراءات متعلقة بمناقشة القوانين العضوية وفقاً للائحة الجمعية الوطنية	١٩٣

الموضوع	الصفحة
٢- إجراءات متعلقة بمناقشة والتصويت على القوانين العضوية وفقاً للائحة مجلس الشيوخ	١٩٨
- إجراءات متعلقة بإصدار بعض القوانين العضوية	١٩٩
- القوانين العضوية المتعلقة بأقاليم ما وراء البحار	١٩٩
- القوانين العضوية المتعلقة بكاليدونيا الجديدة	١٩٩
- القوانين العضوية المتعلقة بالرابطة الأوربية والاتحاد الأوربى .	٢٠٠
- إجراءات متعلقة بإصدار القوانين العضوية فى الدول الأخرى .	٢٠٢
- الدستور المغربى	٢٠٢
- الدستور التونسى	٢٠٣
- الدستور الأسبانى	٢٠٤
- الدستور البرتغالى	٢٠٤
المبحث الثانى : إجراءات إصدار القوانين الأساسية فى مصر	٢٠٦
المطلب الأول : مدى وجود القوانين الأساسية فى الدساتير المصرية السابقة على دستور ١٩٧١ وإجراءات إصدارها	٢٠٧
أولاً : الدساتير المصرية السابقة على دستور ١٩٧١ ومدى معرفتها لفكرة القوانين الأساسية	٢٠٨
- القانون النظامى ١٨٨٣	٢٠٨
- القانون النظامى ١٩١٣	٢٠٩
- دستور ١٩٢٣	٢١٠
- دستور ١٩٣٠	٢١٠
- دستور ١٩٥٦	٢١١
- دستور ١٩٥٨	٢١١
- دستور ١٩٦٤	٢١١

الموضوع	الصفحة
ثانياً : مدى تميز القوانين الأساسية إجرائياً فى ظل الدساتير السابقة على دستور ١٩٧١	٢١٣
– القانون النظامى ١٨٨٣	٢١٣
– دستور ١٩٥٦	٢١٤
المطلب الثانى : مدى وجود القوانين الأساسية فى مصر فى ظل دستور ١٩٧١ وإجراءات إصدارها	٢١٩
الفرع الأول : القوانين الأساسية وإجراءات إصدارها فى ظل دستور ١٩٧١ قبل التعديل	٢٢٠
الفرع الثانى : القوانين الأساسية وإجراءات إصدارها فى ظل دستور ١٩٧١ بعد التعديل	٢٢٢
أولاً : القوانين الأساسية وإجراءات إصدارها فى ظل دستور ١٩٧١ بعد تعديل عام ١٩٨٠	٢٢٣
أ- المادة ١٩٥ من الدستور ووجوب أخذ رأى مجلس الشورى فى مشروعات القوانين المكملة للدستور	٢٢٣
– تأثر لائحة مجلس الشورى بنص المادة ١٩٥ من الدستور وعدم تحديدها للمقصود بالقوانين المكملة للدستور	٢٢٦
ب- ضوابط ممارسة إجراء المادة ١٩٥ من الدستور وفقاً للائحة الداخلية لمجلس الشورى	٢٢٩
– حدود سلطة مجلس الشورى بالنسبة للقوانين المكملة للدستور ..	٢٢٩
– أخذ رأى اللجان النوعية بمجلس الشورى على القوانين المكملة للدستور	٢٣٠
– مناقشة وتعديل مشروعات القوانين المكملة للدستور	٢٣١
جـ- ضوابط ممارسة إجراء المادة ١٩٥ من الدستور وفقاً لقانون مجلس الشورى	٢٣٢

الموضوع	الصفحة
- المختص بإحالة القانون المكمل للدستور لمجلس الشورى	٢٣٢
- وجوب العرض على مجلس الشورى	٢٣٣
- وجوب إبداء رأى مجلس الشورى فى مشروع القانون المكمل للدستور خلال مدة معينة	٢٣٥
د- إجراءات متعلقة بإصدار القوانين المكملة للدستور وفقاً للائحة الداخلية لمجلس الشعب	٢٣٦
- وقت عرض مشروع القانون المكمل للدستور على مجلس الشورى	٢٣٧
- مدى أهمية إجراء أخذ رأى مجلس الشورى فى مشروعات القوانين المكملة للدستور	٢٣٩
هـ- إجراءات تخص إصدار بعض القوانين الأساسية فقط	٢٤٠
- القوانين التى تنظم شئون الهيئات القضائية	٢٤٠
- القوانين المنظمة لشئون الصحافة	٢٤١
ثانياً : القوانين الأساسية وإجراءات إصدارها فى ظل دستور ١٩٧١ بعد تعديل عام ٢٠٠٥	٢٤٣
- قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية	٢٤٣
- الضمانات التى يوفرها إجراء عرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا	٢٤٤
- القوانين الخاصة بالانتخابات	٢٤٧
ثالثاً : القوانين الأساسية وإجراءات إصدارها فى ظل دستور ١٩٧١ بعد تعديل عام ٢٠٠٧	٢٤٧
- المادة ١٩٤ ووجوب موافقة مجلس الشورى على مشروعات القوانين المكملة للدستور	٢٥١

الموضوع	الصفحة
- المختص بإحالة القانون المكمل للدستور لمجلس الشورى	٢٣٢
- وجوب العرض على مجلس الشورى	٢٣٣
- وجوب إبداء رأى مجلس الشورى فى مشروع القانون المكمل للدستور خلال مدة معينة	٢٣٥
د- إجراءات متعلقة بإصدار القوانين المكملة للدستور وفقاً للائحة الداخلية لمجلس الشعب	٢٣٦
- وقت عرض مشروع القانون المكمل للدستور على مجلس الشورى	٢٣٧
- مدى أهمية إجراء أخذ رأى مجلس الشورى فى مشروعات القوانين المكملة للدستور	٢٣٩
هـ- إجراءات تخص إصدار بعض القوانين الأساسية فقط	٢٤٠
- القوانين التى تنظم شئون الهيئات القضائية	٢٤٠
- القوانين المنظمة لشئون الصحافة	٢٤١
ثانياً : القوانين الأساسية وإجراءات إصدارها فى ظل دستور ١٩٧١ بعد تعديل عام ٢٠٠٥	٢٤٣
- قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية	٢٤٣
- الضمانات التى يوفرها إجراء عرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا	٢٤٤
- القوانين الخاصة بالانتخابات	٢٤٧
ثالثاً : القوانين الأساسية وإجراءات إصدارها فى ظل دستور ١٩٧١ بعد تعديل عام ٢٠٠٧	٢٤٧
- المادة ١٩٤ ووجوب موافقة مجلس الشورى على مشروعات القوانين المكملة للدستور	٢٥١

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى : سلطة رئيس الجمهورية فى إصدار القوانين الأساسية .	٢٥٧
المبحث الأول : سلطة رئيس الجمهورية فى إصدار القوانين العضوية فى فرنسا	٢٥٩
المطلب الأول : طبقاً للمادة ١٦ من دستور ١٩٥٨	٢٦٠
– الشروط الموضوعية للعمل بسلطات المادة ١٦	٢٦١
– الشروط الشكلية للعمل بسلطات المادة ١٦	٢٦٢
– سلطات المادة ١٦ ومدى إمكانية تدخلها فى مجال القانون العضوى.	٢٦٣
المطلب الثانى : طبقاً للمادة ٣٨ من دستور ١٩٥٨	٢٦٩
– ضوابط تطبيق المادة ٣٨ من الدستور	٢٧٠
– مجالات صدور قرارات المادة ٣٨ ومدى إمكانية تدخلها فى مجال القانون العضوى	٢٧٢
المطلب الثالث : طبقاً للمادة ٩٢ من دستور ١٩٥٨	٢٧٧
– ضوابط تطبيق المادة ٩٢ من الدستور	٢٧٩
– حدود إجراءات المادة ٩٢ ومدى إمكانية تدخلها فى مجال القانون العضوى	٢٨١
المبحث الثانى : سلطة رئيس الجمهورية فى إصدار القوانين الأساسية فى مصر	٢٨٥
المطلب الأول : طبقاً للمادة ٧٤ من دستور ١٩٧١	٢٨٦
– شروط تطبيق المادة ٧٤	٢٨٧
– الشروط الموضوعية	٢٨٧
– الشروط الإجرائية	٢٨٩
– ما تسمح به المادة ٧٤ من سلطات والقوانين الأساسية	٢٩٦
– ضمانات إصدار القرارات بقوانين أساسية فى ظل العمل بالمادة ٧٤.	٢٩٩
المطلب الثانى : طبقاً للمادة ١٠٨ من دستور ١٩٧١	٣٠٣

- شروط وضمانات تطبيق المادة ١٠٨ ..... ٣٠٤
- مدى سلطة رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات بقوانين أساسية استناداً للمادة ١٠٨ من الدستور ٣٠٩
المطلب الثالث : طبقاً للمادة ١٤٧ من دستور ١٩٧١ ..... ٣١٥
- شروط تطبيق المادة ١٤٧ ..... ٣١٥
- مدى سلطة رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات بقوانين أساسية استناداً للمادة ١٤٧ من الدستور ٣٢٠

القسم الثانى

القوانين الأساسية من حيث التطبيق

(تطبيق القوانين الأساسية ودستوريتها)

الباب الأول

نطاق تطبيق القوانين الأساسية

الفصل الأول : نطاق تطبيق القوانين العضوية فى فرنسا ٣٣١
المبحث الأول : مجال تطبيق القوانين العضوية فى فرنسا فى ظل الدساتير السابقة على دستور ١٩٥٨ ..... ٣٣٢
أولاً : مجالات تطبيق القوانين العضوية فى ظل الدساتير التى اعترفت بوجودها وأحالت إليها صراحة ٣٣٣
- دستور ١٨٤٨ ..... ٣٣٣
- تنظيم السلطة التشريعية ٣٣٣
- تنظيم السلطة القضائية ٣٣٥
- تنظيم السلطات العامة وبعض الحقوق والحريات ٣٣٥
- دستور ١٤ يناير ١٨٥٢ ..... ٣٣٦
- تحديد دخل رئيس الجمهورية وتفسير الدستور وتكملته ٣٣٧
- تنظيم السلطة القضائية ٣٣٨

الموضوع	الصفحة
– دستور ١٩٤٦	٣٣٨
– تنظيم طريقة تقديم الميزانية	٣٣٨
– تنظيم صلاحيات المجالس الإقليمية والبلدية وتنظيم بعض الأقاليم	٣٣٨
ثانياً : مجالات تطبيق القوانين العضوية فى ظل الدساتير التى لم تنص عليها صراحة	٣٤١
– دستور ١٧٩١	٣٤٢
– دستور ١٧٩٣	٣٤٢
– دستور ١٧٩٥	٣٤٢
– دستور ١٧٩٩	٣٤٣
– ميثاق ١٨١٤	٣٤٣
– ميثاق ١٨٣٠	٣٤٤
المبحث الثانى : مجال تطبيق القوانين العضوية فى ظل دستور ١٩٥٨	٣٤٧
المطلب الأول : مجالات تطبيق القوانين العضوية وفقاً لمواد دستور ١٩٥٨	٣٤٨
الفرع الأول : القوانين العضوية وتنظيم السلطات العامة	٣٤٩
أولاً : القوانين العضوية والسلطة التنفيذية	٣٥٠
١– القوانين العضوية المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية	٣٥٠
٢– القوانين العضوية المتعلقة باختصاصات رئيس الجمهورية ...	٣٥١
٣– القوانين العضوية المتعلقة بمنع الجمع بين الوظيفة الحكومية وعضوية البرلمان	٣٥٢
٤– القوانين العضوية المتعلقة بالمساءلة الجنائية لأعضاء الحكومة	٣٥٣
ثانياً : القوانين العضوية والسلطة التشريعية	٣٥٣
١– القوانين العضوية المتعلقة بتنظيم انتخاب وطريقة عمل مجلسى البرلمان	٣٥٣

الموضوع	الصفحة
٢- القوانين العضوية المتعلقة بالتصويت فى البرلمان	٣٥٥
٣- القوانين العضوية المتعلقة بتحديد اختصاص السلطة التشريعية وتكملته	٣٥٦
٤- تقييد القانون العضوى للسلطة التشريعية فى مجال القوانين المالية والميزانية	٣٥٦
ثالثاً : القوانين العضوية والسلطة القضائية	٣٥٩
١- القوانين العضوية المتعلقة بنظم القضاة	٣٥٩
٢- القوانين العضوية المتعلقة بتنظيم المجلس الأعلى للقضاء	٣٦١
٣- القوانين العضوية المتعلقة بمحكمة العدل العليا	٣٦٢
٤- القوانين العضوية المتعلقة بمحكمة العدل للجمهورية	٣٦٣
رابعاً : القوانين العضوية وبعض أجهزة الدولة الأخرى	٣٦٤
١- القوانين العضوية المتعلقة بالمجلس الدستورى	٣٦٤
٢- القوانين العضوية المتعلقة بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى ..	٣٦٦
الفرع الثانى : القوانين العضوية والحقوق والحريات	٣٦٧
أولاً : عن طريق المادة ٣٤ من الدستور	٣٧٠
- التفسيرات المختلفة للفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ وعلاقة القوانين العضوية بالحقوق والحريات	٣٧٣
ثانياً : عن طريق مواد أخرى من الدستور	٣٧٦
١- العلاقة غير المباشرة بين القوانين العضوية والحقوق والحريات بموجب الإحالات التى تضمنتها النصوص المتعلقة بالسلطات العامة	٣٧٦
٢- العلاقة المباشرة بين القوانين العضوية والحقوق والحريات ...	٣٧٨
- المادة ٧٧ من الدستور	٣٧٩
- المادة ٨٨ - ٣ من الدستور	٣٨٠

الموضوع	الصفحة
- الإحالة للقوانين العضوية بشأن تنظيم الحقوق والحريات إنما تتم بغرض الاستفادة من النظام الإجرائى المقرر لإصدارها	٣٨١
المطلب الثانى : امتداد مجال القوانين العضوية	٣٨٤
الفرع الأول : إمتداد مجال القوانين العضوية عن طريق التعديلات الدستورية اللاحقة	٣٨٥
أ- تعديل المادة السادسة والإحالة للقانون العضوى بأمر تنظيم جميع أحكام انتخاب رئيس الجمهورية	٣٨٥
ب- المادتان ٣٤ و٤٧-١ والإحالة للقانون العضوى بصدد قوانين تمويل الضمان الاجتماعى	٣٨٧
١- تعديل المادة ٣٤	٣٨٧
٢- إضافة المادة ٤٧-١	٣٨٨
جـ- تعديل المادة ٦٥ وتوسيع مجال تطبيق القوانين العضوية فيما يتعلق بالسلطة القضائية	٣٨٨
د- إضافة المادة ٦٨-٢ ومد نطاق تطبيق القوانين العضوية إلى تنظيم محكمة العدل للجمهورية المختصة بمساءلة أعضاء الحكومة جنائياً	٣٩٠
هـ تعديل المادة ٧٤ واستحداث الإحالة للقانون العضوى بصدد تنظيم اقاليم ما وراء البحار	٣٩١
و- إضافة المادة ٧٧ ومد نطاق تطبيق القوانين العضوية إلى ما يتعلق بكاليدونيا الجديدة La Nouvelle-Caledonie	٣٩٢
ى- إضافة المادة ٨٨-٣ المتعلقة بمبادئ معاهدة الاتحاد الأوربى والإحالة للقانون العضوى بصدد تحديد شروط تطبيقها	٣٩٤
- موضوعات خرجت من مجال تطبيق القوانين العضوية	٣٩٤

الموضوع	الصفحة
الفرع الثانى : امتداد مجال القوانين العضوية عن طريق اللجوء للمادة ٩٢ من الدستور	٣٩٦
– اتساع مجال الإجراءات التشريعية المسموح باتخاذها بمقتضى المادة ٩٢ من الدستور	٣٩٧
– مفهوم المؤسسات التى سيكون تدخل الإجراءات التشريعية ضرورياً لإنشائها ومن ثم تصلح لأن تكون محلاً لإجراءات المادة ٩٢	٣٩٨
أولاً : الامتداد الجائز لمجال تطبيق القوانين العضوية عن طريق استعمال المادة ٩٢ من الدستور	٤٠٠
ثانياً : الامتداد غير الجائز لمجال تطبيق القوانين العضوية عن طريق استعمال المادة ٩٢ من الدستور	٤٠٢
– مجالات تطبيق القوانين العضوية وفقاً لدساتير بعض الدول العربية .	٤٠٤
١– دستور المغرب لعام ١٩٩٦	٤٠٤
– تنظيم بعض الحقوق والحريات	٤٠٤
– تنظيم سلطات الدولة وبعض أجهزتها	٤٠٤
٢– دستور الكويت لعام ١٩٦٢	٤٠٦
– تنظيم أحكام توارث الإمارة	٤٠٦
– تنظيم بعض الحقوق والحريات	٤٠٦
– تنظيم السلطات العامة	٤٠٦
٣– دستور تونس لعام ١٩٥٩	٤٠٧
– تنظيم الحقوق والحريات	٤٠٧
– تنظيم السلطات العامة وبعض أجهزة الدولة	٤٠٧
– مجالات تطبيق القوانين العضوية وفقاً لدساتير بعض الدول الأجنبية ..	٤٠٨
١– الدستور الأسبانى لعام ١٩٧٨	٤٠٨

الموضوع	الصفحة
- تحديد أسس التنظيم الحربى	٤٠٨
- تنظيم الحقوق والحريات	٤٠٩
- تنظيم بعض الأمور المتعلقة بالعرش والتاج	٤٠٩
- تنظيم السلطات العامة	٤٠٩
- الاختصاص الأصيل للقوانين العضوية فى ظل الدستور الأسبانى بتنظيم الحقوق والحريات	٤١٠
٢- دستور البرتغال لعام ١٩٧٦	٤١٢
الفصل الثانى : نطاق تطبيق القوانين الأساسية فى مصر	٤١٣
المبحث الأول : معيار تحديد نطاق تطبيق القوانين الأساسية	٤١٤
المطلب الأول : معيار تحديد نطاق تطبيق القوانين الأساسية فى الفقه	٤١٥
- تحديد المقصود بالموضوعات الدستورية بطبيعتها أو فى جوهرها	٤١٦
- مجال تطبيق القوانين الأساسية يشمل ما يتعلق بالسلطة العامة والحقوق والحريات	٤١٨
المطلب الثانى : معيار تحديد نطاق تطبيق القوانين الأساسية فى القضاء .	٤٣٠
- شرطا اعتبار قانون ما مكملاً للدستور وضرورة اجتماعهما معاً .	٤٣٠
- شرطا وجود القانون الأساسى وتحديد معيار تطبيقه	٤٣٢
- المعيار القضائى لتحديد نطاق تطبيق القوانين الأساسية يجمع بين العنصرين الشكلى والموضوعى	٤٣٨
المبحث الثانى : مجالات تطبيق القوانين الأساسية فى ظل الدساتير المصرية المتعاقبة	٤٣٩
المطلب الأول : مجالات تطبيق القوانين الأساسية فى ظل الدساتير المصرية السابقة على دستور ١٩٧١	٤٤٠
- القانون النظامى ١٨٨٣ والإحالة للقانون الأساسى بشان تنظيم الانتخابات	٤٤٠

الموضوع	الصفحة
- القانون النظامى ١٩١٣ واستمرار الإحالة للقانون الأساسى بصدد تنظيم الانتخابات	٤٤١
الفرع الأول : القوانين الأساسية والسلطة العامة فى ظل الدساتير المصرية السابقة على دستور ١٩٧١	٤٤٣
أولاً : القوانين الأساسية والسلطة التشريعية	٤٤٣
- القوانين الأساسية والسلطة التشريعية فى ظل دستور ١٩٢٣	٤٤٤
- القوانين الأساسية والسلطة التشريعية فى ظل دستور ١٩٣٠	٤٤٦
- القوانين الأساسية والسلطة التشريعية فى ظل دستور ١٩٥٦	٤٤٨
- القوانين الأساسية والسلطة التشريعية فى ظل الدستور المؤقت ١٩٥٨ ودستور ١٩٦٤	٤٤٨
ثانياً : القوانين الأساسية والسلطة القضائية	٤٤٩
- القوانين الأساسية والسلطة القضائية فى ظل دستور ١٩٢٣	٤٥٠
- القوانين الأساسية والسلطة القضائية فى ظل دستورى ١٩٣٠ و١٩٥٦	٤٥٠
- قصر الإحالة للقانون الأساسى بشأن تنظيم السلطة القضائية على بعض الأمور فقط فى ظل دستور ١٩٥٨	٤٥١
- استرداد القانون لمجال تطبيقه فيما يخص تنظيم السلطة القضائية فى ظل دستور ١٩٦٤	٤٥٢
ثالثاً : القوانين الأساسية والسلطة التنفيذية	٤٥٢
- القوانين الأساسية والسلطة التنفيذية فى ظل دستورى ١٩٢٣ و١٩٣٠.	٤٥٢
- توسيع مجال القانون فيما يتعلق بتنظيم السلطة التنفيذية فى ظل دستور ١٩٥٦	٤٥٣
- خلو دستور ١٩٥٨ من الإحالة إلى القانون بشأن تنظيم السلطة التنفيذية	٤٥٣
- القوانين الأساسية والسلطة التنفيذية فى ظل دستور ١٩٦٤	٤٥٤

الموضوع	الصفحة
الفرع الثانى : القوانين الأساسية والحقوق والحريات فى ظل الدساتير المصرية السابقة على دستور ١٩٧١	٤٥٥
– القوانين الأساسية والحقوق والحريات فى ظل دستور ١٩٢٣	٤٥٥
– القوانين الأساسية والحقوق والحريات فى ظل دستورى ١٩٣٠ و١٩٥٦	٤٥٥
– القوانين الأساسية والحقوق والحريات فى ظل دستور ١٩٥٨	٤٥٦
– القوانين الساسية والحقوق والحريات فى ظل دستور ١٩٦٤	٤٥٦
المطلب الثانى : مجالات تطبيق القوانين الأساسية فى ظل دستور ١٩٧١	٤٥٧
الفرع الأول : القوانين الأساسية والسلطة العامة فى ظل دستور ١٩٧١ بعد تعديل عام ٢٠٠٧	٤٦٢
أولاً : القوانين الأساسية والسلطة التشريعية	٤٦٢
ثانياً : القوانين الأساسية والسلطة القضائية	٤٦٧
– تنظيم الهيئات القضائية	٤٦٧
– تنظيم محاكم أمن الدولة	٤٦٨
– تحديد اختصاصات مجلس الدولة	٤٦٩
– تنظيم شئون المجلس الأعلى للهيئات القضائية	٤٧٠
– تنظيم المحكمة الدستورية العليا	٤٧٠
– تنظيم القضاء العسكرى	٤٧٢
– تنظيم المدعى العام الاشتراكى ومحكمة القيم	٤٧٥
ثالثاً : القوانين الأساسية والسلطة التنفيذية	٤٧٦
– رئيس الجمهورية	٤٧٧
– الحكومة	٤٧٨
– الإدارة المحلية	٤٧٨

الموضوع	الصفحة
- المجالس القومية المتخصصة	٤٧٨
الفرع الثانى : القوانين الأساسية والحقوق والحريات فى ظل دستور ١٩٧١ بعد تعديل عام ٢٠٠٧	٤٧٩
أ- الحق فى تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها	٤٨١
ب- الجنسية	٤٨٢
جـ- حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء	٤٨٢
د- الحق فى الأمن	٤٨٤
هـ- حرية الصحافة	٤٨٧
الباب الثانى	
الرقابة على القوانين الأساسية	
وارتباطها بالحقوق والحريات	
الفصل الأول : مرتبة القوانين الأساسية ومدى تأثرها بإجراءات إصدارها ومجال تطبيقها	٤٩٣
المبحث الأول : القواعد الأعلى مرتبة من القوانين الأساسية	٤٩٥
المطلب الأول : القانون الأساسى والدستور	٤٩٨
- مبدأ سمو الدستور	٤٩٨
- ارتباط تحديد مرتبة القوانين الأساسية بمرونة الدستور وجموده ..	٤٩٩
أ- مرتبة القوانين الأساسية فى ظل دستور ١٩٥٨ الفرنسى ودستور ١٩٧١ المصرى بعد التعديل	٥٠١
ب- مرتبة القوانين الأساسية فى ظل دستور الكويت	٥٠١
جـ- مرتبة القوانين الأساسية فى ظل دستور اليمن	٥٠٦
المطلب الثانى : القانون الأساسى والمبادئ ذات القيمة الدستورية ...	٥٠٩
أ- مبدأ استقلال السلطة القضائية وعدم قابلية القضاة للعزل	٥١٢

الموضوع	الصفحة
ب- مبدأ المساواة	٥١٣
المطلب الثالث : القانون الأساسى والمعاهدات الدولية	٥١٤
أولاً : القانون العضوى والمعاهدات الدولية فى الدستور الفرنسى ...	٥١٤
- عدم اعتبار المعاهدات والاتفاقيات الدولية عنصراً فى الكتلة الدستورية واثر ذلك على موقف المجلس الدستورى	٥١٥
- موقف المحاكم القضائية والإدارية	٥١٨
ثانياً : القانون الأساسى والمعاهدات الدولية فى الدستور المصرى ..	٥١٨
- مرتبة المعاهدات الدولية بالنسبة للقوانين الأساسية قبل تعديل الدستور فى عام ١٩٨٠	٥١٩
- مرتبة المعاهدات الدولية بالنسبة للقوانين الأساسية بعد تعديل الدستور فى عام ١٩٨٠	٥٢٠
المبحث الثانى : القواعد المعادلة فى مرتبتها للقوانين الأساسية ..	٥٢٣
- اختلاف محل تنظيم القانون الأساسى ومدى تأثيره على مرتبته ...	٥٢٤
- اختلاف مصدر القانون الأساسى ومدى تأثيره على مرتبته	٥٢٦
- القوانين الأساسية الصادرة عن البرلمان	٥٢٧
- القوانين الأساسية الصادرة عن طريق الاستفتاء	٥٣٠
- القوانين الأساسية الصادرة عن رئيس الجمهورية تطبيقاً لحالة الضرورة	٥٣٢
- القرارات بقوانين عضوية الصادرة عن الحكومة تطبيقاً للمادة ٩٢ من الدستور	٥٣٣
- نتائج اتفاق جميع صور القوانين العضوية فى القيمة	٥٣٦
المبحث الثالث : القواعد الأدنى مرتبة من القوانين الأساسية	٥٣٨
- العلاقة بين القوانين الأساسية والعادية	٥٣٩
- سمو القانون العضوى على القانون العادى فى فرنسا	٥٤١

الموضوع	الصفحة
- النتائج المترتبة على سمو القانون العضوى على القانون العادى فى فرنسا	٥٤٢
- مدى سمو القانون الأساسى على القانون العادى فى مصر	٥٤٧
الفصل الثانى : الرقابة على القوانين العضوية فى فرنسا	٥٥٣
المبحث الأول : الرقابة السابقة على دستورية القوانين العضوية	٥٥٥
- مدى اقتصار الرقابة على دستورية القوانين العضوية على الرقابة السابقة	٥٥٧
- نتائج الرقابة السابقة على دستورية القوانين العضوية	٥٥٩
المبحث الثانى : الرقابة الوجوبية على دستورية القوانين العضوية.	٥٦١
- اختصاص المجلس الدستورى بالرقابة على الدستورية ما بين الوجوب والجواز	٥٦١
- مراحل صياغة مبدأ الرقابة الوجوبية للمجلس الدستورى على القوانين العضوية	٥٦٣
- أوجه الرقابة الوجوبية للمجلس الدستورى على القوانين العضوية.	٥٦٥
- ارتباط تقرير الرقابة الوجوبية على دستورية القوانين العضوية بالمعيار الموضوعى فى تعريفها وتنظيمها للحقوق والحريات	٥٦٩
- الاستثناءات على مبدأ الرقابة الوجوبية على القوانين العضوية...	٥٧١
المبحث الثالث : رقابة المجلس الدستورى على القوانين العضوية الصادرة عن السلطة التشريعية والقرارات بقوانين عضوية " Les ordonnances portant loi organique" الصادرة طبقاً للمادة ٩٢ من الدستور	٥٧٣
المطلب الأول : رقابة المجلس الدستورى على القوانين العضوية الصادرة عن السلطة التشريعية	٥٧٤
- وقت مباشرة المجلس الدستورى لرقابته على القوانين العضوية الصادرة عن البرلمان	٥٧٤
- رقابة المجلس الدستورى على القانون العضوى لا تتم بطريقة آلية	٥٧٥

الموضوع	الصفحة
- المختص بإحالة القانون العضوى للمجلس الدستورى وكيفية ممارسته لهذا الاختصاص	٥٧٧
- فحص المجلس الدستورى للقانون العضوى بعد اتصاله به	٥٧٩
أولاً : فحص القانون من حيث الشكل	٥٨٠
ثانياً : فحص القانون من حيث المضمون	٥٨٢
أ- شمول رقابة المجلس الدستورى لكل نصوص القانون العضوى ..	٥٨٢
ب- رقابة المجلس الدستورى على مدى مراعاة مجال تطبيق القوانين العضوية	٥٨٣
جـ- مدى رقابة المجلس الدستورى على ما يحتويه القانون العضوى من تنظيمات تشريعية عادية	٥٨٧
د- فحص المجلس الدستورى لمدى مطابقة القانون العضوى للنصوص الأعلى منه فى القيمة	٥٨٨
- أثر إحالة القانون العضوى للمجلس الدستورى على مدة إصداره .	٥٩٠
- أثر إعلان المجلس الدستورى عن مطابقة أو مخالفة القانون العضوى للدستور	٥٩٠
المطلب الثانى : رقابة المجلس الدستورى على القرارات بقوانين عضوية "Les ordonnances portant loi organique" الصادرة طبقاً للمادة ٩٢ من الدستور	٥٩٣
الفصل الثالث : الرقابة على القوانين الأساسية فى مصر	٥٩٧
المبحث الأول : الرقابة على القوانين الأساسية فى مصر ما بين الرقابة اللاحقة والرقابة السابقة	٥٩٩
- وقت مباشرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين	٥٩٩
- الرقابة القضائية على دستورية القوانين فى النظام الدستورى المصرى رقابة لاحقة	٦٠٢

الموضوع	الصفحة
- الاتجاه نحو الأخذ بالرقابة القضائية السابقة على دستورية القوانين إلى جانب الرقابة اللاحقة	٦٠٥
- مدى تأثير الأخذ بالرقابة السابقة على مشروع قانون الانتخابات الرئاسية على ممارسة الرقابة اللاحقة على دستورية القانون الصادر به	٦٠٨
المبحث الثانى : رقابة المحاكم والهيئات ذات الاختصاص القضائى على القوانين الأساسية	٦١٤
- تطور الرقابة على دستورية القوانين وتركيزها فى يد المحكمة الدستورية العليا	٦١٤
- احتفاظ المحاكم والهيئات ذات الاختصاص القضائى ببعض الاختصاص فى مجال الرقابة على دستورية القوانين	٦١٥
أولاً : عن طريق وسيلة الإحالة	٦١٧
ثانياً : عن طريق وسيلة الدفع	٦١٨
- الإقرار التشريعى والقضائى لاختصاص المحاكم والهيئات ذات الاختصاص القضائى بالرقابة على دستورية القوانين	٦٢١
- اختصاص المحاكم والهيئات ذات الاختصاص القضائى بالرقابة على دستورية القوانين الأساسية	٣٢٤
أولاً : عن طريق وسيلة الإحالة	٦٢٥
ثانياً : عن طريق وسيلة الدفع	٦٢٦
المبحث الثالث : رقابة المحكمة الدستورية العليا على القوانين الأساسية ومدى تميزها عن رقابتها على القوانين العضوية	٦٣٠
المطلب الأول : وسائل تحريك الرقابة على دستورية القوانين الأساسية	٦٣١
- وسائل تحريك الرقابة على دستورية القوانين الأساسية بعد التعديل الدستورى لعام ٢٠٠٥	٦٣١

الموضوع	الصفحة
المطلب الثانى : رقابة المحكمة الدستورية العليا على القوانين الأساسية من حيث التكييف	٦٣٦
أولاً : رقابة المحكمة الدستورية العليا على القوانين الأساسية من حيث التكييف قبل التعديل الدستورى لعام ٢٠٠٧	٦٣٦
١- الرقابة على مدى توافر الشرط الشكلى لاعتبار القانون الأساسى كذلك	٦٣٦
٢- الرقابة على مدى توافر الشرط الموضوعى لاعتبار القانون الأساسى كذلك	٦٣٨
ثانياً : رقابة المحكمة الدستورية العليا على القوانين الأساسية من حيث التكييف بعد التعديل الدستورى لعام ٢٠٠٧	٦٤١
المطلب الثالث : رقابة المحكمة الدستورية العليا على القوانين الأساسية من الناحية الإجرائية	٦٤٢
أولاً : رقابة المحكمة الدستورية العليا على القوانين الأساسية من الناحية الإجرائية قبل التعديل الدستورى لعام ٢٠٠٧	٦٤٢
ثانياً : رقابة المحكمة الدستورية العليا على القوانين الأساسية من الناحية الإجرائية بعد التعديل الدستورى لعام ٢٠٠٧	٦٤٥
المطلب الرابع : رقابة المحكمة الدستورية العليا على القوانين الأساسية من الناحية الموضوعية	٦٤٨
- مدى تميز رقابة المحكمة الدستورية العليا على القوانين الأساسية من الناحية الموضوعية بعد التعديل الدستورى لعام ٢٠٠٥	٦٥٣
- **خاتمة**	٦٦٤
- **قائمة المراجع**	٦٦٩
- **الفهرس**	٧٠١